د. مظهر محمد صالح *: السوق العراقية والأحيائية الاقليمية الأثنية – الطائفية

Iraq market and ethnic – sectarian Bioregionalism

Since 2003 the Iraqi regime has changed politically from a Dictatorial Nation-State to a democratic ethnic sectarian-state. The new economic integration with the world (after more than decade of economic sanctions) has resulted in a national market divided into ethnic-sectarian small domestic markets and integrated in the same way with regional countries. Accordingly, a severe sort of sectarian-bioregionalism has been born with regional neighbouring countries e.g. Sunni or Shia capital wealth movements have been divided between Iranian market and interests or Turkey market and so on. The concept of globalization, in the sense of new political regime in Iraq, is based on an ethnic-sectarian globalization in conducting trade with foreign economies (either in trade of goods and services or in the form of capital flight and foreign investment). Consequently the absence of the nation -state and by replacing it with the ethno -sectarian state is spontaneously dividing the national market to different segments as well as creating an ethnic - sectarian globalization model. It is really considered as a phenomenon of post nation state era. There is a new syndrome between ethnic-sectarian -state and bioregionalism taking place as a new brand of political economy in a post Globalization phase.
Finally, such economic polarization by the regional neighbour countries is encouraging and reviving the emotions of old great empires like Ottoman and Persian empires.

1.المقدمة

لم يستطع العراق ان يشق طريقه بعد العام 2003 فور تبدل نظام الحكم الشمولي فيه وإستبداله بسلطة الائتلاف المؤقت او سلطة الاحتلال قبل ان يجد مخرجاً أيديولوجياً يتلاحم فيه بنيانه الاقتصادي الجديد في حاضنة السوق الدولية وضمان آليات عملها التي تسهل الاندماج في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي . فالعولمة التي ترى في البنية السياسية (الدولة- السوق الليبرالي) المرتكز و البديل الذي هو لامحال (للدولة -الامة) هو شرط الضرورة قبل ان يتبلور شكل الدولة القادم للبلاد ووصف بنيانها السياسي.فهناك تضاد إيديولوجي بين إستمرار شكل (الدولة -الامة)في العراق الذي افرغ من مقومات السلطة الاقتصادية الشمولية والدكتاتورية المركزية وأقحم بسلطة الائتلاف المؤقت(الاحتلال)وبين التطلع نحو بناء مؤسسات

الدولة الديمقراطية الحديثة وتوليد سلطة قادرة في الوقت نفسه على حماية تلك الدولة -الامة بتكوينها السياسي والاثني وتمتلك قدرة الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي(العولمة) كما نوهنا آنفاً. فالديمقراطية السياسية والاندماج في العولمة اصبحا بأمس الحاجة الى تخطي) عقدة الثالوث المستحيل - (trilemmaفي النظام السياسي والاقتصادي الدولي كما يراها Dani Rodrikاستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة هارفرد .فمن المستحيل ،على اي بلد نامي طرفي في منظومة الاقتصاد العالمي مثل العراق ،ان يتمتع بنظام ديمقراطي اولاً وبنيانه السياسي يقوم على اساس(الدولة- الامة) ثانياً وهو يتطلع في الوقت نفسه الى الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي آخراً، وعلى وفق تلك (الثلاثية المستحيلة) التحقيق .إذ ترى العولمة في تكوين البنيان السياسي الديمقراطي ولاسيما في العالم الثالث بمثابة تعبير عن(فيدراليات) صغيرة او جزئية تؤدي وظائفها السياسية داخل مكون (الدولة-السوق) وليس (الدولة-الامة) وحسب متطلبات التلاحم الاقتصادي الدولي العابر لسيادة الامم. وبهذا فقد اصطدم بناء الدولة السياسي في العراق ، الذي شيد اساساً على مفهوم (الدولة -الامة)منذ العام 1921 ،بشرط الضرورة الذي يرى في بناء الدولة في منظومة الامم الطرفية المندمجة بالسوق العالمية العابر للسيادة ، هي محظ (فيدراليات) سياسية داخل نظام السوق الدولي بعد ان تأخذ شكلاً ديمقراطياً تتوافق فيه الليبرالية السياسية مع الليبرالية الاقتصادية. (Dani Rodrik 2007)

لقد وجدت سلطة الائتلاف المؤقت مخرج للبلاد من (الثالوث المستحيل) بأيجاد بنية سياسية توافق مفهوم(الديمقراطية-العولمة)وطرح بديل مناسب يلغي مفهوم (الدولة-الامة)ويحل محله مفهوم(الدولة-المكونات).حيث أضحت الديمقراطية ضمن (الدولة -المكونات) بمثابة العقد الاجتماعي لرسم مستقبل البلاد (السياسي-الديمقراطي) الذي يقطع الطريق على (الدولة-الامة) كنظام سياسي للدولة المركزية ويمتلك في الوقت نفسه بذور التحول او التراجع مجدداً نحو الدكتاتورية السياسية والاستئثار بالسلطة السياسية بيسر وسهولة عالية.وهكذا رسمت خريطة الطريق السياسية وتشكل النظام الاقتصادي منذ يوم شكل (مجلس الحكم)في العام 2003على اساس المكونات الطائفية والعرقية بدرجة تتفوق على مكون المواطنة وبما ينسجم والجغرافية الاثنية او المذهبية على الأرض.

ولما كانت الثروة النفطية هي المورد السيادي الطبيعي الاحادي الغالب الذي تصطف حوله قوة الدولة الاقتصادية المركزية ويمثل بين 45-55% من الناتج المحلي الاجمالي للعراق واكثر من93%من موارد الموازنة الاتحادية ،فلا بد من ان تتحدد بموجبه شكل النظام الاقتصادي ومن ثم مسالك السياسة الاقتصادية

في اطار راسمالية الدولة الريعية لقاء الحفاظ على نظام سوق حر يمثل قوه ليبرالية سائبة خارج الدولة وتحيط بالدولة وفق مبدأ توازن المصالح دون صناعة شراكة تنموية دافعة لبلوغ اهداف التقدم الاقتصادي عبر الالتحام بين المصالح الرأسمالية الاجمالية (اي رأسمالية الدولة والرأسمالية الاهلية).

وبهذا إستطاعت (الدولة-المكونات) من توصيف إطار نظامها الاقتصادي الجديد كنظام (ريعي-ليبرالي) كبديل عن النظام الاقتصادي (للدولة -الامة) وهو النظام (الريعي-المركزي) اي القائم على المركزية الشديدة لرأسمالية الدولة ، الامر الذي ظل يحدد إتجاهات السياسة الاقتصادية ،وتركيب ثوابتها ومتغيراتها واتجاهاتها المالية والنقدية والتجارية والتشغيلية كافة كقوة مستهلكة او تخدم ليبرالية الاستهلاك في ميكانيكيات هشة من أطراف السوق العالمية. (مظهر محمد صالح / أمثلية (بارتو) المحيرة 2010)

0 بنية الانموذج الريعي-الليبرالي

جاءت السياسة الاقتصادية في(الدولة-المكونات) منسجمة وحالة التخلص من مأزق الثالوث المستحيل (بين الديمقراطية والعولمة من جهة) و(الدولة-الامة من جهة أخرى) معتمدةً النظام الاقتصادي (الريعي-الليبرالي) كبديل (للنظام الريعي -المركزي).وانتهت كلتا الرأسماليتين(رأسمالية الدولة والرأسمالية الاهلية) متباعدتين في اسس الاغتراب عن التنمية ولكن منسجمتين في الحركة والاتجاه وباهداف مشتركة توافق مسارات العولمة والانفتاح نحو السوق الدولية ،وبدون ان يتوافر فكر إنمائي موحد او رؤية مشتركة تجمعهم السوق الوطنية فيها إزاء هدف متماسك وموحد خارج فرص الاستهلاك و الربح و المضاربة و انتزاع الريع.إذ مازال فائض الموارد المالية العالي نسبياً الذي تمسك به رأسمالية الدولة الريعية لايسوغ على سبيل المثال معدلات البطالة الفعلية المتواصلة في سوق العمل الحر و بمرتبتين عشريتين طوال عقد من الزمن .وإن مايسوغ ذلك هو وهن اتصال رأسمالية السوق برأسمالية الدولة في النهج الاستثماري وبناء المستقبل الاقتصادي.وان إداء السوق كمقاول منفذ للموازنة الاستثمارية (خارج النشاط الريعي واستثماراته) مازالت ضعيفة وتعكس وهن الشراكة الرأسمالية في منهج التنمية والتقدم الاقتصادي.إذ اشرت القدرة التنفذية للمشاريع الاستثمارية الحكومية معدلات لم تتجاوز 27% من التخصيصات الاستثمارية لغاية العام 2013وهي المشاريع والنشاطات الاستثمارية التي يتولي القطاع الخاص تنفيذها عن طريق المقاولة في الغالب بل تدنت النسبة بين(صفر% الى 10%)في تنفيذ مشاريع المياه والمجاري في المحافظات والبلديات للعام 2013وعلى وفق تقرير لجنة الخدمات في مجلس النواب الذي صدروقت ذاك.

ينظر المذهب الليبرالي للدولة بأعتبارها كياناً استغلالياً نهاباً بالضرورة وينظر الى القطاع الخاص بكونه جهة ريعية(تسعى الى تحصيل الريع حتى بالتهرب الضريبي) وهي قوة إنتهازية بطبيعتها.وعلى الرغم من تدخل الدولة في نطاق ضيق لتنظيم المناخ القانوني لعمل السوق الليبرالية وتحديد قنوات اتصال الدولة مع السوق وفق الانموذج الريعي-الليبرالي،الا ان الليبراليين وفكرهم السائد يدعون الى الفصل التام بين الدولة والقطاع الخاص.ومن هذا المنطلق اخذت سلطة الائتلاف المؤقت في رسم الحدود القانونية لاندماج الاقتصاد الوطني بأقتصاد العولمة ومن ثم رسمت مسارات السياسة الاقتصادية في محاورها المختلفة على مباديْ تحرير السوق العراقية وتسهيل إندماجها بأسواق العالم او(عولمة العراق) وعلى النحو الاتي:

تبنى العراق منذ العام 2003 سياسات انفتاحية واسعة نحو العالم وسعى الى تأسيس قواعد اقتصادية وتشريعية مهمة تعمل وفق آليات نظام السوق،اذ ساعد جلها على تحسين تجارة العراق الخارجية، بعد حصار اقتصادي دام اكثر من عقد ونيف من الزمن ادى الى تهميش العراق على خريطة النظام الاقتصادي العالمي وحرمانه من فرص الاستثمار والتقدم والتنمية والمعرفة التكنولوجية التي كان ينبغي ان تعينه على مواجهة المستجدات والتطورات السريعة التي حصلت للسوق الدولية وتغير قدراتها التنافسية بشدة خلال العقدين الماضيين..

وهكذا ظل العراق يعاني من ارث انعزاله عن محيطه الدولي في خضم عالم اجتاحته تيارات اندماج شركاته وتحرير اسواقه وتكاملها ولاسيما المالية منها وسيادة المذهب الليبرالي الجديد الذي اقتضى تحولات اقتصادية واسعة في مجال المعلوماتية والخدمات المالية تنسجم واممية النشاط الانتاجي عبر الدور الذي اخذت تؤديه الشركات المتعددة الجنسيات وازدياد الميزة التنافسية للمنتجات التي بدأت تولدها اسواق العالم. (مظهر محمد صالح – الطبقة الرثة 2014) .

وفي خضم هذه التبدلات في الفضاء التجاري والمالي الدولي ، انتقل العراق الى مستويات تنظيمية مهمة في التحول الى اقتصاد السوق لكسر اثار عزلته الدولية عبر الانخراط في مساحة قوية من الليبرالية الاقتصادية والتي تركزت في تحرير مجالات تجارة العراق الخارجية من السلع والخدمات وسبل تمويلها ،على الرغم من تقلب او غموض تنظيمها، و كذلك مجالات التقدم الحاصل في الخدمات المالية وتحسين بيئة الاستثمار الاجنبي من خلال تشريع قانوني المصارف والاستثمار وقانون البنك المركزي وتعديل قانون الشركات ، بما يسمح للمصارف الاجنبية العمل في العراق ويسمح بانتقال رؤوس الاموال والعملة وعلى نحو يخدم انفتاح العراق على العالم في ظروف اقتصاد ريعي مركزي صعب المراس في تفهم

ليبرالية السوق ، والتي ادت مع ذلك الى توفير فرص ايجابية واسس قانونية وتنظيمية واعدة لبيئة الاعمال العراقية.

الا ان كل ذلك لايكفي لوضع العراق على مسار المنافسة الاقتصادية الدولية.اذ مازال هناك اكثر من خمسة آلاف نص من النصوص التشريعية المعرقلة للحرية الاقتصادية ونشاط السوق، تتولى الاوساط القانونية اليوم دراستها والتي يقضي الحال تعديلها لكي يتمكن العراق من الاندماج في التجارة والاستثمار الدولي وتهيئته على سبيل المثال للانضمام الى منظمة التجارة العالمية وفق شروط العضوية فيها كي تحصل بلادنا على شرط الدولة الاكثر رعاية ومبدأ المعاملة الوطنية وغيرها.واللافت،فأن تحرير السوق وتوجهات اندماجها في السوق العالمية افضت اعرافاً اقتصادية وتوجهات ليبرالية منفلتة نسبياً،عملت على تجميد اية تشريعات (حمائية) تراعي التنمية وحقوق المستهالك و المنتج الوطني، وهي حقوق أممية تمارسها البلدان المختلفة لضمان تقدم اقتصاداتها من مشكلات الاغراق التجاري وقمع التنمية فيها .فعلى سبيل المثال لم تُفعل قوانين (التعرفة الكمركية والتنافسية وحماية المنتج الوطني وحماية المستهلك)اذ ظلت هذه القوانين على الرغم من تشريعها منذ سنوات مضت، حبر على ورق ،ذلك لقوة المذهب الليبرالي السائد الذي ربط المؤسسة التشريعية وقواعدها الديمقراطية والرقابية بمناخ العولمة السائب لتجاوز المأزق التاريخي السياسي الذي فرضه الثالوث المستحيل المنوه عنه آنفاً. (مظهر محمد صالح / التحليل الاقتصادي لازمة الانموذج الريعي – الليبرالي في العراق / الاجزاء(1 – 5) الحوار المتمدن /2018) .

2 . ثروة العراق المالية بين نمط الاستهلاك الراهن والتصدع في الحواضن الاقتصادية الاقليمية

يتعايش الاقتصاد العراقي بين مفارقتين اقتصاديتين هما نتاج الاقتصاد السياسي للحرب والحصار على مدى اكثر من ثلاثة عقود . فالاولى : وهي ولادة نمط تجاري استهلاكي يلبي متطلبات اقتصاد الحرب او الحصار او كليهما عبر خلق سلسلة وسطاء تجاريين اقليميين آلت الى امتصاص فوائض مالية مهمة في تحصيل سلع وخدمات يوافرها المنشأ الوسيط في الغالب ، مما جعل ثمة تجذر تجاري ومصالح مشتركة وروابط قوية تقود السوق العراقية نحو اسواق الاقليم . والمفارقة الاخرى : وهي المفارقة اللصيقة بعوائد النفط وارتباطها بسلوك الموازنة العامة التي تحولت من نمط استهلاكي حربي يختلط فيه الدم بالخبز عبر العقود الماضية الى نمط استهلاكي جديد يختلط فيه الخبز بتدهور الكفاية الاقتصادية ومصادرة التنمية الحقيقية للبلاد في اتجاهات غامضة ارتهن فيها الاقتصاد العراقي في نهايته بالتجارة الاستهلاكية

والتطورات الاقليمية كما يحصل في الوقت الحاضر وهو أرث لم تستطع البلاد مغادرته في معادلة الاقتصاد السياسي للحرب والحصار .

ان انموذج التوزيع العادل هو النموذج الذي مالت اليه السياسة المالية في العراق (التي تمثل مرتكز الحياة الاقتصادية ومحاور توجهاتها ولاسيما منذ العام 2003) حين احتضنت في اجمالياتها واخلاقياتها قرابة نصف قوة العمل العراقية ولكن في وظائف طغى عليها الطابع الخدمي شبه المنتج الذي مولته ايرادات النفط العالية القيمة لكي تتحول في الغالب الى مدفوعات اجرية ومساعدات واعانات تحت شتى العناوين ضعيفة الانتاجية واطئة المردود . ولم تبتعد عن نزعاتها الاستهلاكية التي اشتدت لتعويض حرمان الماضي ، بينت على قيم ومنتجات استهلاكية جديدة في محاكاة عالية لمنتجات اسواق العولمة ، وانسجمت في الوقت نفسه واعادة بناء الطبقة الوسطى (الوظيفية) وبناء طرازات استهلاكية وانماط معيشة تحاكي النزعات الاستهلاكية المستحدثة او المحدثة وبشكل لم يسبق له نظير في التاريخ الاستهلاكي للعراق .

فسياسة الباب المفتوح على مصراعيها وضعف الضوابط والقياسات للسيطرة على هذه السياسة طوال اكثر من ثمان سنوات كانت المنفذ الاسرع لتلبية طراز الحياة الاستهلاكي الجديد ومستوى المعيشة النأشيء الذي غادر ظاهرة فضيلة الادخار والتوجه نحو الصرف والاسراف الاستهلاكي . واذا كانت هناك فضيلة فقد توجهت نحو الادخار في الخارج والاستثمارات الريعية ذات الصفات التجارية اوالعقارية ، في سلسلة استنزاف لم تنته تحت ذريعة الحرية الاقتصادية وسياسة الباب المفتوح .

لقد اتاحت العولمة الاقتصادية تجاه العراق (في نهاياتها واتصالاتها بالاقتصاد الوطني) توافر سلع كثيفة التدفق سريعة الاستهلاك مشكوكة الجودة لابد لها ان تمر من بوابة المنشأ التجاري الاقليمي الوسيط وفي حدود تبدأ من نهايات شواطيء الخليج وحتى غرب الاناضول ولا تخرج عن هذه الحاضنة التجارية الوسيطة . ولدت سلسلة التجارية الوسيط داخل الاقليم المحيط بالعراق كظاهرة طبيعية لاقتصاد الحرب والحصار صاحبها وسط تجاري يتعايش على الاقتصاد العراقي ويرتبط بطبقة تجارية محلية تتفاعل مع الطبقة الوسيطة الاقليمية وظيفتها الاساسية تدوير الاموال الوطنية لتمويل التجارة او استثمارها وتوظيفها من خلال المسالك التجارية وسلسلة الوساطة التجارية الاقيمية وقت ماتشاء واينما تشاء أذ اصبح المال العراقي وفوائض البلاد المالية التي هي بحوزة السوق المحلية مرتهنة بالوسطاء التجاريين الاقليميين والسياسات التجارية الاقليمية .(مظهر محمد صالح / ثروة العراق الحالية .. التصدع في الحواضن الاقليمية 2013) .

ولم تكن السياسة النقدية للعراق ،(التي هي اليوم أمام امتحان مصاحب للموديل الاقتصادي العراقي الاستهلاكي الاستنزافي في منآى عن تلك المصادر التجارية الاقليمية وسياساتها التي وجدت في تدخل السلطة النقدية وفلسفتها للحفاظ على الاستقرار الكلي والاستقرار النقدي خصوصاً) ، بعيدة عن الثوابت التي ولدتها مفارقات السياستين التجارية والمالية ذات النمط الاستهلاكي (الذي ارتبط بطراز معيشة عبرت عنه سلوكيات الطبقة الوسطى العراقية التي تمثل اليوم اكثر من 60% من التكوين الاسري للبلاد) . كما لم تكن السياسة النقدية ايضاً بعيدة عن الثوابت التي ولدتها الاتجاهات التوزيعية الاستهلاكية للموازنة العامة ، أذ استخدمت المالية العامة سياسة تدخل البنك المركزي في سوق النقد ، لفرض الاستقرار ، لتصب في خدمة طراز الحياة ومستوى المعيشة الشديد العولمة المنجذب الى الخارج تاركة وراءها فكر تنموي فاتر لايرغب احد بقراءته ومدفون في دفاتر ومذكرات الوسط الاقتصادي الاكاديمي والرسمي دون فعل يُذكر أو يرقد في رفوف سوق البطالة العالية التي تبحث عن فرصة عمل لتلتحق بموديل محاكاة النمط الاستهلاكي للطبقة الوسطى ليس الا .

فحين امسى تدخل السلطة النقدية في سوق النقد المحلية للسيطرة على مناسيب السيولة الفائضة التي ولدها الانفاق الهائل للموازنة العامة (كقوة طلب إضافية لاتتناسب مع مقادير الانتاج الوطني وانعدام سياسة التنمية ، والاهتمام بخلق الطبقة الوسطى وبناء طرازات معيشة شديدة الاستهلاك) عبر حركة وقوة ميزان الدفوعات النفطي (البوابة الناشطة في استكمال حلقة الاقتصاد الاستهلاكي) فقد انتهت سياسات تدخل البنك المركزي في سوق النقد لسحب السيولة الفائضة او (تعقيمها) لتأخذ حصة من احتياطيات البنك المركزي بالعملة الاجنبية لتمويل السلوك الاستهلاكي المرتبطة بالسلسلة التجارية الاقليمية بشكل اساس . وظلت التحويلات المالية التجارية للقطاع الخاص (التي تمثل الحلقة النهائية لسياسة تدخل البنك المركزي في سوق النقد والتصدي لمناسيب السيولة من خلال بيع العملة الاجنبية) تشهد تركزاً في مصارف او بنوك الدول الاقليمية ، اذ تستحوذ دولة واحدة مجاورة للعراق نسبة 80% من تلك التحويلات لوحدها بعد ان امسى الوسط التجاري العراقي وشركاته توابع للوسط التجاري الاقليمي وهيمنته في توزيع تلك الفوائض المغذية لتجارة الاستيرادات الاستهلاكية او الاستحواذ على الفوائض المرافقة او الادخار الخارجي الذي أُدغم تحت غطاء هذه المسالك التجارية الشديدة الاستقطاب في الاقتصاد الاقليمي والتي افرزت بنيتها انحرافات العقود الثلاث الماضية .

فسياسة تدخل البنك المركزي في سوق النقد لفرض الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي اصبحت مرتبطة بشدة التركز التجاري الخا رجي للقطاع التجاري الخاص وفي نطاق التوليد التجاري الاقليمي وان كانت المنأشىء التجارية للبضائع الموردة من اطراف العالم ونهاياته .

وبهذا ، فأن التجارة الاقليمية باتت المصدر المولد للقيمة المضافة وتحويل الفوائض من السوق الوطنية الى السوق الاقليمية ، ترافقها جالية تجارية عراقية مقيمة واسعة ، تتعايش مع تلك المسالك التجارية الاقليمية ، وادوات فاعلة وفعالة في تحويل الفوائض والاحتياطات التي تتعاظم مع مستوى احتياجات اسواق تلك البلدان اليها عبر منفذ سياسة الباب المفتوح والحرية الاقتصادية للعراق المتجهة الى الخارج والمنكفئة نحو الداخل ، لتغادر التنمية وتعمل على توليد القيمة المضافة خارج الحدود .

فالمرتكزات التجارية الاقليمية وهيمنتها على الموديل الاقتصادي الاستهلاكي الراهن في العراق هي القوة المركزية التي تنفرد في تحريك فوائض البلاد وتجفيفها اوتسييرها على وفق احتياجات الاوضاع الاقتصادية الاقليمية ، لتنسحب حركة هذا الموديل لتساير المجريات الاقتصادية ومتطلباتها على حساب اوضاع السوق المحلية واستقرارها ونمائها لان الغاية الرئيسة هي توليد الربح وتعظيم القيمة المضافة والفائض الاقتصادي عبر الحدود . وبهذا يعد الانموذج المذكور انفاً من النماذج المستنزفة لمستقبل البلاد الاقتصادي .

اخذت فوائض البلاد المالية تتحرك بانسجام وتوافق شديدين مع الاوضاع الاقليمية والتصرفات التجارية لدول الجوار او الاقليم على نحو اوسع . ولايخفى ان هناك اربع اقتصادات مهمة اقليمية تتشكل عليها ثلثي الحركة التجارية للقطاع الخاص كما عبرنا عن تلك سالفاً وتعد في الوقت نفسه المرتكزات المهمة في السيطرة التجارية وتوزيع وتقاسم فوائض الاقتصاد العراقي الى حد ما بينها على وفق درجة علاقتها مع العالم الخارجي ومجريات الاوضاع الاقتصادية لبلدانها . اذ يلحظ ان نشاط السوق الوطنية واتجاهاتها اخذت تتحرك مع تحرك تلك الاقتصادات سلباً وايجاباً ويؤشر ذلك شدة الطلب على العملة الاجنبية أو تحريك الطلب الاستهلاكي وانماطه بالداخل بأرادة الاسواق الاقليمية أو الخارجية .

وبهذا ، فأن تداخلاً تجارياً مهماً بين الوسط التجاري الوطني والوسط التجاري الاقليمي لايمكن تفكيكه حالاً في اطار معادلة شديدة التداخل وقوية التعقيد . فالاخفاقات الاقتصادية والتضرر الحاصل في اقتصادات دول الجوار سواء بازماتها الاقتصادية الداخلية كما حدث في دولة الامارات العربية والركود الحاصل فيها (دبي والامارات الصغيرة الاخرى على وجه التحديد) ومايتعرض اليه الاقتصاد التركي من

انكماش عال يتمثل ببطالة عالية وتدهور في قيمة العملة التركية ، فضلاً عن التدهور الصارخ في الاقتصادين السوري والايراني الشريكان القويان للعراق بسبب العقوبات المالية الاقتصادية والسياسية الدولية عليهما والتي باتت واضحة للقاصي والداني والتي القت بضلالها على حركة التجارة الوطنية مع تلك البلدان والتقلبات الشديدة في سبل تمويلها والتي انعكست بشدة على المركز العراقي المالي الممول لتجارة القطاع الخاص واعني مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي . فاحتياجات تلك الاقتصادات (اقتصادات الازمة) ، والتي تمسك بتجارة العراق الخارجية ذات الطبيعة الاقليمية ، الى مصادر العملة الاجنبية (او الدولار تحديداً الذي يغطى حالياً 83% من التعاملات التجارية في العالم) فاقت في مكوناتها واتجاهاتها مجرد تمويل تجارة العراق الاستهلاكية ، بل اخذت تتطلع الى تحصيل وامتصاص هذه المصادر عن طريق الاقتراض او جذب التحويلات او الادخارات نحو الخارج بصورة قوية تتناسب وشدة الاضطرابات الاقتصادية الحاصلة في تلك الاقتصادات (على اختلاف طبيعتها) عبر تسخير واستخدام المسالك التجارية التقليدية الاقليمية التي لها القدرة والمرونة في اقتطاع قدر عال من الفوائض المتاحة في السوق العراقية بالعملة الاجنبية .

مما تقدم ، فان اقتصاد بلادنا قد وضع نفسه أمام إمتحان عسير راهن لم يسبق له مثيل في مجاورته اقتصادات الاقليم المحاصرة او المتدهورة اقتصادياً ، والذي صُمم موديله الاقتصادي على حركة الاقصادات الاقليمية في ظل الحرية الاقتصادية والانفتاح المحدود نحو الخارج عبر سياسات الباب المفتوح التي وفرها تخفيف الفصل السابع على العراق والتي اصبحت نافذة غير مكتملة لحرية الانفتاح وتسمح بتصدير ازمات المنطقة الى الاقتصاد العراقي وتعريض فائضه المالي الى النهب او تجفيف مصادر تراكم الاحتياطي الاجنبي السائل للعراق عبر ظاهرتين هما :

الاولى : تكريس التجارة الاقليمية بأحرافات سعرية وكمية غير محدودة الاتجاهات وخلق فرص ربح تدفع باستيرادات تفوق حاجة السوق المحلية ، مما يعني ان ثمة امكانية على تدوير السلع بين العراق ومناطق الاقليم وتدوير الفائض المالي العراقي عبر هذه الحركة الاقليمية وتحويل التاجر العراقي الى لاعب تجاري ومالي وسيط شريطة تأدية دوره في تحصيل العملة الاجنبية من مزاد البنك المركزي العراقي بأي ثمن وتحت اية ذريعة بما فيها هدر الاستقرار الاقتصادي للعراق وتجفيف موارده المالية .

والاخرى : خلق مصالح غير تجارية عبر الممرات التجارية الاقليمية الحرة مع العراق تكون جاذبة في دول الاقليم ، وتأسيس مصالح مالية من خلال تدوير الفائض النقدي الاجنبي للعراق وتحويله من سيولة محلية

الى سيولة اجنبية ليجري توظيفها في دول الاقليم على وفق درجة استقرارها او ظروفها الاستثنائية الجاذبة ، ولاسيما النشاطات العقارية او الاندماج مع الشركات الوسيطة الاقليمية المتاجرة مع العراق .

لاتخرج جميع الظواهر المذكورة انفاً عن التشكيل التجاري الاستهلاكي للعراق وآلياته والمرتبط اساساً بطراز المعيشة ونمط الحياة الذي اسسته الموازنة المالية للبلاد عبر فلسفة توزيعية شديدة الرفاهية ، عالية في مثلها ، ضعيفة جداً في مستقبلها ونتائجها ، والتي تؤدي وظيفتين كما ذكرنا سالفاً تصبان في تعزيز النمط الاستهلاكي الفائق في العراق الذي يصاحبه تعظيم امتصاص الفائض (الذي تولده الموازنة العامة على موازنة الاسرة العراقية) وسحب القدرات الادخارية الوطنية ، فضلاً عن ادغام الادخارات المحلية في مسالك التجارة الخارجية وفي نشاط تجاري شبه وهمي او مغالي في اسعاره لتوظيفه في دول الاقليم .

وهكذا ، لم يتم بناء الظواهر المذكورة انفاً بعيداً عن الظروف الموضوعية المحلية التي تحيط باقتصاد بلادنا والتي على رأسها توافر اقتصاد مالي قوي ومتين ، لكنه ضعيف الارتباط في النشاط الانمائي ، قوي الارتباط بالنشاط التجاري الاستهلاكي . وعلى هذا الاساس ، غذت هذه العلاقة حواضن النشاط التجاري الضاغط من القوى الاقتصادية الاقليمية وأدت الى سحب القطاع المالي الوطني العراقي نحو خدمة الظروف الجديدة واحتياجات التمويل لتلك الاقتصادات وبنسب متفاوتة .

ان السوق الوطني العراقي التي تبحث عن فرص الربح والاطمئنان امست منجذبة في مغريات خارج حاضنتها الوطنية بسبب الموديل الاستهلاكي الطارد للفائض لتبحث في الحواضن التقليدية الاقليمية عن حوافز جديدة جسدتها ظاهرة التكالب على الاستيراد الاستهلاكي باسعار وكميات اليقوى الاقتصاد العراقي على استعابها ولكنها تستطيع في المقابل استيعاب الفائض المالي للعراق وتحويله في حواضنه الاقليمية الأكثر حذباً . وهو الامر الذي اشره المركز المالي للعراق المتمثل بهجومات العملة currency attacks التي تعرض اليها مزاد الدولار للبنك المركزي العراقي منذ الربع الاخير من العام 2011 وحتى وقت قريب ، مما يفسر الانعكاسات التجارية الراهنة التي مازالت تعمل بالضد من تطور الاقتصاد العراقي والتطلع الى التنمية بأتجاهين :

أ . ترسيخ الاستهلاك ونمطه في العراق وتفكيك منظومة النشاط الاقتصادي الوطني وتراجع فضيلة التنمية إزاء فضيلة الاستهلاك وتحويل البلاد الى مجرد شركة صرافة !!!

ب. تحويل الفائض الاقتصادي الكامن (او الادخار) لاعادة رسمه خارج النشاط الاقتصادي للبلاد عبر بوابات التجارة الحرة بما يوافر آليات سريعة لتجفيف مصادر العملة الاجنبية والاستحواذ عليها دون السماح لها بتعظيم القيمة المضافة داخل العراق ، وعدها وسائل سهلة التوظيف والانتقال الى السوق الاقليمية . فالدولار يمتلك الحرية القوية بالتاكيد على الحركة والجاذبية العالية لينقلب بموجبه الدينار الوطني (المحدود الحركة) من الحقوق المحلية الى حقوق اجنبية عالية الحركة .

ختاماً .. هذه حقيقة اقتصادنا ومكونات الحرية الاقتصادية في بلاد تتعايش على ريوع النفط ، هاجسها الرئيس هو الاستهلاك المرتفع محلياً ، والادخار والاستثمار خارجياً.

3 . منحى السياسة الاقتصادية في عقدة(الدولة -المكونات)

أ-السياسة المالية والتخبط الليبرالي.

ثمة اتجاهين في الفكر الليبرالي احاطا السياسة المالية للدولة وصلتها بالسوق في العراق

الاتجاه الاول: لم تلتقِ فكرة (الدولة-المكونات) ضمن حل مأزق الثالوث المستحيل مع الليبرالية الجديدة في موضوع الدولة الصغيرة small state assumptionبل على العكس فان دولة المكونات،تحاول الضغط الانفاقي صوب إبراز سعة المكون مالياً ولاسيما من خلال تعظيم المصروفات الاستهلاكية اوالموازنة التشغيلية ويتصرف المكون مالياً وكانما هو سياق محتمل او بديل(للدولة -الامة) .وعلى الرغم من ذلك فأن هذا الاتجاه في طبيعته المتناقضة ،قد سهل الخروج من مأزق الثالوث المستحيل طالما ان الاندماج في السوق العالمية او العولمة يرى في (الدولة - المكونات) بانها مجرد (فيدراليات ديمقراطية) تحرك على إدامة المسارات الكلية للنظام الاقتصادي السياسي العالمي (الدولة-السوق) وان تلك الفيدراليات لايمكن ان تتحول فيما بينها الى بناء الدولة-الامة في ايجاد شعب موحد و سعيد ووطن يتمتع بالرفاهية والحرية الاقتصادية.ان المخاطر المالية ،المكرسة انفاقياً صوب الاستهلاك النهائي لا للتنمية وتوجهاتها الانتاجية،لا تعظم سوى مبدأ خطير في الجغرافة السياسية الدولية وهو مايسمى(بالاحيائية الاقليميةBioregionalism)-الذي يعني ذوبان (الدولة -المكونات) بالاقاليم السياسية والاسواق الماثلة لها اثنياً او معتقدياً عبر الحدود،وهو أمر تبحث عنه العولمة بتحويل الكيانات الديموقراطية(الدولة-المكونات) الى(فيدراليات ديمقراطية) ترتبط بأسواق العولمة على نحو اقوى من الرابطة الوطنية كما تراها الدولة -الامة.!!

الاتجاه الثاني :

إن سيادة المستهلك والنزعة الى الاستهلاك هما متغيران اساسيان يوجهان غايات النظام الاقتصادي ونشاطاته كافة كما تريده المدرسة الليبرالية في الاقتصاد العراقي.وان المستهلك هو اشبه ما بالملك اليوم كما يزعم اصحاب تلك المدرسة.وان غايات السياسة الاقتصادية جلها امست ذات ميول استهلاكية او مغذية للنزعة الاستهلاكية على اقل تقدير. و لا تلتقي السياسات الليبرالية مع السياسات التي تتجه نحو التشغيل المنتج والمباشر لقوة العمل وتعظيم الرفاهية من خلال كثافة التراكم الرأسمالي المادي والبشري ومن ثم بلوغ شيء من الامثلية في الانتاج الحقيقي وصولا الى الرفاهية الاستهلاكية.وبهذا طبعت الموازنة الاتحادية وصممت السياسة المالية الاتحادية لتلبية رغبة (الدولة-المكونات) التي تفرض قيداً انفاقياً يقتضي تعظيم الجانب التشغيلي او الاستهلاكي في الموازنة الى اقصى حدود ممكنة وحسب تدفق العوائد الريعية النفطية ولكن على حساب تعثر مزمن في الموازنة الاستثمارية تفرضه اشكالية دولة المكونات نفسها ،مستثنين من ذلك إرتفاع كفاءة الاستثمار في القطاع الريعي النفطي لوحده وبتميز، الذي هو مصدر إدامة حياة الدولة-المكونات. إرتفع عدد العاملين في (دولة- المكونات) من 800موظف حكومي في نهاية2003 الى مايزيد على 4 ملايين موظف حكومي في نهاية العام 2014وهو أمر على الرغم من تعارضه مع المدرسة الليبرالية التي تؤمن بمفهوم الدولة الصغيرة ولكن في مفهوم (الدولة-المكونات) يوجد مايسوغه فكراً وعملاً. فالسياسة المالية اصبحت توجهاتها اشبه ما بشركة تأمين على الحياة(لمليوني) متقاعد حكومي او اكثر ولاربعة ملايين موظف هم في الخدمة حالياً يتقاضون رواتب يبلغ متوسطها السنوي بنحو يماثل حصة الفرد في الناتج المحلي الاجمالي البالغة تقديراتها حالياً5000 دولار سنوياً .اما سوق العمل المنتجة التي باتت خالية من التنظيم والضمان الاجتماعي، لقوة ليبراليتها المنفلتة وضعف تجانسها تنظيمياً في توصيف قواعد العمل وحقوق العمال ، فأن عدد العاملين المنتمين اليها والذين يزيد عددهم على اربعة ملايين عامل هم ضمن حركة النشاط الخاص السائب حالياً ولايوجد ضمان اجتماعي فعال الا لمئتي الف ونيف من العاملين منهم فعلاً اوربما اقل. وهناك عدد مماثل من العمال المتقاعدين ،هم بحوالي 30 الف عامل متقاعد يتلقى مرتب شهري وفق قانون العمل والضمان الاجتماعي وبمبالغ شهرية ضئيلة لاتتجاوز 175دولار للعامل المتقاعد الواحد زيدت في السنوات الاخيرة لتضعه فوق خط الفقر بقليل

بنحو 350دولار.علما ان العمال المنتضمين وفق قانون العمل والضمان الاجتماعي والمشمولين بصناديق الضمان العمالية لايتجاوز عددهم 300 الف عامل من اصل اكثر من ستتة ملايين عامل منتمين الى القطاع الاهلي.

تحاول (الدولة-المكونات) ممارسة وظيفة (الدولة-الامة) من ناحية السلوك الانفاقي الداخلي وتغيير مسارات السياسة المالية وتوجيهها حول وظائف المالية العامة التقليدية في مصفوفة وظائف ونشاطات شديدة الانفاق وتمتلك قوة ليبرالية مشتقة من مأزق الثالوث المستحيل،الامر الذي جعل الانفاق السيادي-الاستهلاكي للمكونات يسير نحو اقصاه في التبذير والصرف .فكل(مكون)يحاول التصرف على انه الدولة-الامة المُعظمة للانفاق التشغيلي إزاء المكون الاخر. ويعد هذا السلوك التبذيري كارثة جَرت في معطياتها تحريف عائدات النفط وتخصيصها نحو ظاهرة الاستهلاك الحكومي(الانفاق التشغيلي) في سلم اولويات المالية العامة و بما ينسجم وبنية دولة -المكونات والسوق الليبرالية الملتحمتين كلتيهما بالعولمة واسواقها الخارجية. فبين العام 2004والعام 2012تم صرف مايقارب النصف تريليون دولار على الانفاق الحكومي الاستهلاكي والحصيلة مؤسفة في نتائجها.كما انعكست التصرفات المالية (للدولة-المكونات)على توجهات السياستين النقدية والتجارية وهما يتلقيان المتغيرات السالبة التي تدفع بهما القوى الانفاقية المستهلكة (للدولة-المكونات) العاملة في اطار ما صطلح على تسميته (بالمحاصصة السياسية) وهي نزعة اثنية او مناطقية تفكيكية تبذيرية السلوك ،استهلاكية غير منتجة وتتصرف من منطق الدولة-الامة الصغيرة وهي تلبس ثوب الدولة- المكونات. فبالرغم من القدرة التشغيلية للموازنة الاتحادية على الاتساع ، الا ان بنائها الاستهلاكي غير المنتج هو المسار الذي جعل (الدولة-المكونات)ترتبط بالسوق العالمية عن طريق قنوات التجارة والتبادل الدولي .وبناء على ماتقدم،مازالت المادة (106) من دستور الجمهورية للعام2005 التي تقضي بتشكيل هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية بما يحقق عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية بموجب استحقاقات الاقاليم والمحافظات والتحقق من الاستخدام الامثل للموارد المالية الاتحادية وضمان الشفافية والعدالة عند التخصيص،مازالت معطلة،وقد استيعض عنها بأستمرارالدعم (المباشر وغير المباشر)وبنسبة تبلغ 48% من التخصيصات السنوية للموازنة الاتحادية .في حين ظلت حصيلة الضرائب لاتشكل سوى اقل من 4% من اجمالي سقف الموازنة.!!

وهكذا اخذ الفكر الاستهلاكي والنزعة الاستهلاكية في العراق بناء اولوياتهما على مستوى الدولة والسوق في اطار (الدولة- المكونات) وبأديولوجيا ليبرالية إستهلاكية معادية في سلوكياتها في بناء اسس

التنمية، وهي مولدة في الوقت نفسه لثقافة اقتصادية لاتأبه بأن يكون المنتج السلعي المستهلك في العراق مصدره اسواق آسيا ام الانضول ،طالما ظلت اسواق العولمة هي مظلة الانتاج -الاستهلاك المحلي بأقل التكاليف الممكنة .وهذا هو ما تريده التيارات الليبرالية من إقامة (الفيدراليات-الديمقراطية المعولمة او الدولة-المكونات)التي تتطلع الى تكريس ثقافة الاستهلاك من خلال تغيير طراز الحياة وتبديل نمط المعيشة و على وفق نزعة مجتمعية تبذيرية شديدة الاستهلاك قليلة الإنتاج.

ب-السياسة النقدية/ وأزمة الرأسمالية المالية.

لم تخرج السياسة النقدية حتى عند بلوغ اهدافها المنصوص عليها في قانون البنك المركزي العراقي 56لسنة2004 واعلان نجاحاتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض معدلات التضخم السنوية الي مرتبة عشرية واحدة والذي انخفض الى اقل من 3% حقاً في نهاية العام 2017 ، بعد ان ظلت معدلات التضخم السنوية مرتفعة وبمرتبتين عشريتين طوال عقدين سابقين من الزمن ولم تقل متوسطاتها السنوية في تسعينيات القرن الماضي عن 50% . اقول لم تخرج السياسة النقدية عن اغطية الانموذج الريعي-الليبرالي في بلوغ اهدافها الاستقرارية الا قريباً بعد ان اعتمدت سياسات حاضنة للتنمية سواء بالتيسير الائتماني Credit easingللقطاع الخاص (مبادرة العام 2015 او بالتيسير الكمي Quantitative easingباقراض الحكومة في مواجهة ازمتها المالية اثناء الحرب الاخيرة على الارهاب الداعشي .اذ اخذ البنك المركزي العراقي يؤسس الان لفلسفة عملية في بناء الرأسمالية الوطنية تقوم على مبدأ سياسة مقابلة رأسمال المالي financial capital برأس المال المنتج.Capital offsetting policy -وهي السياسة التي تقضي باعادة بناء رأس المال المنتج الذي فككته الرأسمالية المالية تحت مطرقة العولمة والانفتاح المنفلت صوب السوق العالمية.فالخلق العمودي للنقود ،الناجم عن استبدال عوائد النفط الدولارية بالدينار العراقي المصدر من البنك المركزي،غدا قوة مفروضة على السلطة النقدية في توسع عرض النقد تلقائياً . فاليزانية العمومية للبنك المركزي هي ليست اكثر من دالة لايرادات الموازنة الاتحادية بالعملة الاجنبية .حيث باتت الموازنة الاتحادية والسياسة المالية بمثابة المتغير المستقل في تكوين النقد الاساس للبنك المركزي المتغير التابع وعندها امست استقلالية البنك المركزي وسياسته النقدية تفضيلاً ثانياً second bestومتغيراً داخلياً يتبع ريعية الاقتصاد وليبراليته بصورة مزدوجة.وللافت فان اتباع السياسة النقدية المتشددة بين العام 2005-2008 (والتي آلت الى ارتفاع معدلات فائدة السياسة النقدية الى 20% سنوياً قبل ان تهبط الى اقل من 6% حالياً ،قد جعلت البنك المركزي بمثابة(ملجأ المقترض الاخير)من

المصارف العراقية نفسها ،تلك المصارف التي استثمرت فوائضها وتراكماتها المتحولة من القطاعات الانتاجية الاخرى الى قطاع المضاربة المصرفية،اي في حاضنة البنك المركزي الآمنة الخالية المخاطر، وليس ان يكون البنك المركزي (ملجأ المقرض الاخير)كما هو معروف تقليدياً في سياسات البنوك المركزية الا قبل وقت قصير.وعند النظر الى فقرة الموجودات المحلية في الميزانية العمومية للبنك المركزي تجدها ظلت تحمل اشارة سالبة حتى سنوات قليلة مضت مما تعني ان نظام العملة (او نظام مدرسة العملة)هو النظام الغالب على النظام النقدي العراقي الذي صار نتاجاً للنظام الريعي- الليبرالي. (مظهر محمد صالح / تراكم رأس المال المالي السالب 2013) .

وبهذا وعلى وفق النزعة الليبرالية الاستهلاكية تحولت الرأسمالية الوطنية من مجالات التنمية والاستثمار الزراعي والصناعي والعقار والخدمات الى رأسمالية مالية ،تمارس وظائف تمويل الاستيرادات الاستهلاكية للقطاع الخاص والمضاربة بالمال في التشكيل الجديد للنظام المصرفي الاهلي، ذلك من اجل التراكم المالي السريع .فتجد وخلال المدة 2006-2008 بان ثمة طغيان في توجه الرأسمالية العراقية نحو الاستثمار المالي المصرفي. فرؤوس اموال المصارف وقيمة اسهمها المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية قد إحتلت نسبة 80%من اجمالى قيمة اسهم السوق بعد الاستقطاب المالي الهائل والسريع للرأسمالية العراقية و الذي ادت الرأسمالية المالية الاهلية دورها في ادارة محافظها الاستثمارية عبر تراكماتها . السريعة في المناخ المالي لأسواق العولمة الاقليمية والدولية.اما التحسن الذي طرأ على سعر صرف الدينار العراقي وارتفاع قيمته،فأن النتائج المرجوة منه في مكافحة التضخم والتي آلت الى تحسن القوة الشرائية للدينار العراقي وقيمته الخارجيه ،فأنها ادت في الوقت نفسه الى تحسين القوة الشرائية لرواتب ومدخولات الموظفين الحكوميين الاسمية ، اي ان القوة الشرائية الدينارية او سعر الصرف الحقيقي قد زاد هو الاخر من قيمة تلك الرواتب او الدخول الحقيقية معبراً عنه بالدولار، من دون ان تزداد الانتاجية الوظيفية وهو مايطلق عليه اصطلاحاً بـ (أثر بومل في التكاليف - Baumol effect) كما إزدادت في الوقت نفسه الاجور الحقيقية للقطاع الخاص وبالاثر نفسه (أثر بومل) حتى من دون ان تزداد انتاجية العاملين من القوى الاجرية لدى النشاط الأهلي.(Baunel and etl 1966)

وعليه ،فان السياسة النقدية ونجاحاتها لم تستطع الا ان تساير اقتصاد (الدولة-المكونات)الذي مارس وظائفه الاقتصادية في اطار نظام محاصصة اقتصادي معرف يصورة مسبقة بكونه ريعياً-ليبرالياً منفتحاً على اسواق العولمة وحسب مقتضيات البناء الديمقراطي(للدولة-السوق) والذي وُلدت من رحمه (الدولة -

المكونات كفيدراليات ديمقراطية) تمتلك ديناميكيات سوق مسايرة لليبرالية الاستهلاكية المعولمة بعد ان جرى التخلص من مأزق الثالوث المستحيل الذي اشرنا أليه آنفاً.

4 . الخيار البديل: الانموذج الريعي-الماركنتالي الجديد.

لم تظهرالآصرة الليبرالية-الريعية بين السوق والدولة في العراق وعلى مدى عقد من الزمن ،الا انموذجاً فريداً يقوي الاندماج في السوق الاستهلاكية العالمية اوالذوبان بالعولمة الاستهلاكية وعلى وفق شروط التحول السياسي الديمقراطي،الذي تطلب الانتقال من الدولة -الامة الى الدولة -المكونات او المحاصصة (كما يصطلح عليه عرفاً في بلادنا اليوم).وان تعظيم الصرف غير المنتج لعوائد الثروة النفطية والتقاسم النهم بين المكونات وضياع العوائد الريعية في نظام توزيعي-استهلاكي ،قد اسس لاقتصاد لايقوى على انتاج سوى موارد الثروة النفطية و يقوي في الوقت نفسه الاستهلاك الذي تغذيه اسواق العولمة، تؤازره وفرة نسبية من التراكمات المالية الادخارية وهي شبه معطلة محلياً و تتسرب في نهاية المطاف الى معاقل مالية خارجية ويدفع بها اللايقين والتردد في اتخاذ القرار الاقتصادي الاستثماري المحلي اوصناعته

وبناءً على ذلك ، فقد اصبحت الديمقراطية السياسية وتعظيم الاستهلاك وفق تدني فرص العمل المنتجة ،عنواناً لفراغ التنمية وضياع مستقبل البلاد الاقتصادي كقوة منتجة خارج حدود ومحددات الريع النفطي.

إن الديمقراطية السياسية لاتنفي نظاماً إقتصادياً بديلاً يحل محل الانفلات الليبرالي الاستهلاكي الراهن ويعظم من آصرة الدولة-السوق الانتاجية،وان شرط الضرورة الموضوعية في مثل ذلك التحول يقتضي مايأتي:

اولاً، أجراء تحول عقائدي في البناء السياسي للعراق من(الدولة-المكونات) الى (الدولة-السوق الاجتماعي) وهو مفهوم اقوى من الدولة- الامة نفسها.فالسوق الوطنية المنتجة والتي تحمى تنافسيتها من قبل الدولة نفسها عبر الرقابة والشراكة هي الاساس الموضوعي في التكوين والانتماء السياسي لمستقبل التنمية الديمقراطية في العراق..

ثانياً،على الرغم من ان الانموذج الاقتصادي الماركنتالي الجديد(التجاري)يعكس تمثيلا قوياً لرأسمالية الدولة،لكنه يمتلك قوة الشراكة بين الدولة والسوق او خلق الدولة التعاونية ولاسيما في بلاد مثل العراق

تهيمن فيها الدولة على موارد البلاد الطبيعية الرئيسة,فالتيارات الماركنتالية الجديدة، وعلى خلاف المذهب الليبرالي الاستهلاكي،تؤكد على اولوية الجانب الانتاجي في العملية الاقتصادية. فالاقتصاد السليم في نظرهم، يتطلب وجود بنية انتاجية سليمة ترتكز على بنية تشغيل عالية لقوة العمل وبأجور كافية.فالتجارة وفق المذهب الماركنتالي هي ليست إستيرادات جاهزة تتدفق من اسواق العولمة،بل انه انتاج شراكة يرفد اسواق العولمة بالمنتج الوطني العراقي،مثلما يرفد السوق المحلية بأنتاجه.وان التجارب الاقتصادية التي خطها الانموذج الاقتصادي الياباني اوالكوري وحتى الصيني قد وضعت على اسس ماركنتالية حديثة ادت الدولة فيه دورها المشارك والملازم للانتاج .وبهذا جسدت التجربة الصناعية الاسيوية دور الدولة الماركنتالية الجديدة وهي الراسمالية الاعظم انتاجاً والاوسع إزدهاراً.

ختاماً،إن الاقتصاد العراقي في ظروفه الريعية المعقدة الراهنة هو احوج ما يكون الى دور إقتصادي للدولة،يسهل الشراكة واندماج الدولة مع النشاط الانتاجي الخاص،وعلى وفق إيديولوجية اومنهجية إقتصادية منافية للمنهج الليبرالي الاستهلاكي السائد الذي يسهم في تفكيك الجغرافية السياسية والاقتصادية للعراق وهو الانموذج الريعي الليبرالي ونتائجه الكارثية التفكيكية الراهنة،بل تتطلب ظروف مابعد الليبرالية الحالية عودة متجددة لمفهوم الماركنتالية الاقتصادية والترويج لأديولوجيا النشاطات الخالقة للسوق ذات النمط المنتج المتمثل بالشركات المساهمة المختلطة التي تعمل على وفق مباديْ الحوكمة الادارية الجيدة والانتقال الى النظام الريعي-الماركنتالي(المنتج) كبديل للنظام الريعي-الليبرالي(المستهلك) الحالي والعمل الى تشيد نظام سياسي ديمقراطي تنموي منتج يبتعد عن(الدولة-المكونات) الراهن ويقترب من مفهوم (الدولة-الامة) ويتخطاه بأحلال(الدولة-السوق الاجتماعي)كاساس للشراكة القادمة بين وظائف الدولة ووظائف السوق في نطاق التكوين الماركنتالي الحديث. (راجع كذلك : سايمون فاوت وآخرون / قراءة في الديمقراطية الاجتماعية - 2014) .

المصادر

Baumol W.J ., Bowen W .G (1966) **Perfonming Arts , The Economic Dilemma . ,** a study of problems Common to theater , opera , music and dance . Cambridge , Mass. : M.I. T Press .

Dani Rodnik (2007) The inescapable trielmma of the world economy

Dani Rodrik' s weblog June – 27 .

مظهر محمد صالح (2010) : أمثلية (باريتو) المحيرة والدولة الريعية الديمقراطية . راجع مظهر محمد صالح **مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق : الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق**. الفصل الاول / بيت الحكمة - بغداد .

مظهر محمد صالح (2013) : تراكم رأس مال المالي (السالب) وايديولوجيا الصراع في محاور السياسة الاقتصادية العراقية / من كتاب مظهرمحمد صالح / **الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق** . الناشر : بيت الحكمة – بغداد - الفصل الاول .

مظهر محمد صالح (2013) : ثروة العراق المالية بين نمط الاستهلاك الراهن والتصدع في الحواضن الاقتصادية الاقليمية من كتاب : مظهر محمد صالح / **الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق إنفلات السوق** . بيت الحكمة – بغداد – الفصل الثاني .

مظهر محمد صالح (2014) : الطبقة الوسطى في العراق **مجلة الحوار:** معهد التقدم للسياسات الأنمائية العدد 41 بغداد .

مظهر محمد صالح (2015) : الطبقة الرثة والاستبداد الشرقي في العراق / فصل في كتاب : **الرثاثة في العراق** فارس كمال نظمي – دار ميزو بو تيميا– بغداد .

سايمون فاوت وآخرون (2014) : قراءة في الديمقراطية الأجتماعية : **الأقتصاد والديمقراطية الأجتماعية** / مؤسسة فريدريش إيبرت / عمان – الجزء الثاني

التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية / بغداد – 2018 .

(*) باحث وكاتب اقتصادي اكاديمي والمستشار المالي لرئيس الموزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 12 آيار 2021

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين